

القاضي عياض وترتيب المدارك

“مقام عياض مثل مقام البخاري والأئمة الأربعة؛ فهم حملة الشريعة وعلومها التي يثبونها في صدور الرجال بالتلقين والتأليف، دَبُّوا عن الشريعة بسيوف علومهم؛ فبقيت علومهم خالدة تالدة إلى الأبد، وكم من ولي لله كان معهم وبعدهم بكثير، كان لهم تلاميذ وأوراد، وانقطعت تلك الأوراد وباد المريدون بمرور الأزمان، وأئمة العلم ما زالوا بعلومهم كأنهم أحياء..” هذا الكلام النفيس من بيان أبي عبد الله محمد الأمين في كتابه “المجد الطارف والتالد”، يصف مكانة القاضي عياض العلمية، وقدره الرفيع بين علماء الإسلام، وليس في كلام الشيخ مبالغة أو تزويد؛ فقد حقق القاضي عياض شهرة واسعة حتى قيل: لولا عياض لما عُرف المغرب، وكأنهم يعنون -في جملة ما يعنون- أنه أول من لفت نظر علماء المشرق إلى علماء المغرب حتى أواسط القرن السادس الهجري.

يعود نسب القاضي “عياض بن موسى اليحصي” إلى إحدى قبائل اليمن العربية القحطانية، وكان أسلافه قد نزلوا مدينة “بسطة” الأندلسية من نواحي “غرناطة” واستقروا بها، ثم انتقلوا إلى مدينة “فاس” المغربية، ثم غادرها جده “عمرون” إلى مدينة “سبتة” حوالي سنة (373 هـ = 893م)، واشتهرت أسرته بـ “سبتة”؛ لما عُرف عنها من تقوى وصلاح، وشهدت هذه المدينة مولد عياض في (15 من شعبان 476 هـ = 28 من ديسمبر 1083م)، ونشأ بها وتعلم، وتتلذذ على شيوخها.

الرحلة في طلب العلم

رحل عياض إلى الأندلس سنة (507 هـ = 1113م) طلباً لسماع الحديث وتحقيق الروايات، وطاف بحواضر الأندلس التي كانت تفخر بشيوخها وأعلامها في الفقه والحديث؛ فنزل قرطبة أول ما نزل، وأخذ عن شيوخها المعروفين كـ “ابن عتاب”، و “ابن الحاج”، و “ابن رشد”، و “أبي الحسين بن سراج” وغيرهم، ثم رحل إلى “مرسية” سنة (508 هـ = 1114م)، والتقى بأبي علي الحسين بن محمد الصديقي، وكان حافظاً متقناً حجة في عصره، فلازمه، وسمع عليه الصحيحين البخاري ومسلم، وأجازه بجميع مروياته.

اكتفى عياض بما حصله في رحلته إلى الأندلس، ولم يلبث أن رحل إلى المشرق مثلما يفعل غيره من طلاب العلم، وفي هذا إشارة إلى ازدهار الحركة العلمية في الأندلس وظهور عدد كبير من علمائها في ميادين الثقافة العربية والإسلامية، يناظرون في سعة علمهم ونبوغهم علماء المشرق المعروفين.

عاد عياض إلى “سبته” غزير العلم، جامعًا معارف واسعة؛ فاتجهت إليه الأنظار، والتفَّ حوله طلاب العلم وطلاب الفتوى، وكانت عودته في (7 من جمادى الآخرة 508هـ = 9 من أكتوبر 1114م)، وجلس للتدريس وهو في الثانية والثلاثين من عمره، ثم تقلد منصب القضاء في “سبته” سنة (515هـ = 1121م) وظل في منصبه ستة عشر عامًا، كان موضع تقدير الناس وإجلالهم له، ثم تولى قضاء “غرناطة” سنة (531هـ = 1136م) وأقام بها مدة، ثم عاد إلى “سبته” مرة أخرى ليتولى قضاءها سنة (539هـ = 1144م).

القاضي عياض محدثًا

كانت حياة القاضي عياض موزعة بين القضاء والإقراء والتأليف، غير أن الذي أذاع شهرته، وخُلد ذكره هو مصنفاته التي يؤثّر مكانة رفيعة بين كبار الأئمة في تاريخ الإسلام، وحسبك مؤلفاته التي تشهد على سعة العلم وإتقان الحفظ، وجودة الفكر، والتبحر في فنون مختلفة من العلم.

وكان القاضي عياض في علم الحديث الفدّ في الحفظ والرواية والدراية، العارف بطرقه، الحافظ لرجاله، البصير بحالهم؛ ولكي ينال هذه المكانة المرموقة كان سعيه الحثيث في سماع الحديث من رجاله المعروفين والرحلة في طلبه، حتى تحقق له من علو الإسناد والضبط والإتقان ما لم يتحقق إلا للجهابذة من المحدثين، وكان منهج عياض في الرواية يقوم على التحقيق والتدقيق وتوثيق المتن، وهو يعد النقل والرواية الأصل في إثبات صحة الحديث، وتشدد في قضية النقد لمتن الحديث ولفظه، وتأويل لفظه أو روايته بالمعنى، وما يجره ذلك من أبواب الخلاف.

وطالب المحدث أن ينقل الحديث مثلما سمعه ورواه، وأنه إذا انتقد ما سمعه فإنه يجب عليه إيراد ما سمعه مع التنبيه على ما فيه؛ أي أنه يروي الحديث كما سمعه مع بيان ما ينعى له من تصويب فيه، دون قطع برأي يؤدي إلى الجرأة على الحديث، ويفتح بابًا للتهجم قد يحمل صاحبه على التعبير والتصرف في الحديث بالرأي.

وألف القاضي في شرح الحديث ثلاثة كتب هي: “مشارق الأنوار على صحاح الآثار” وهو من أدلّ الكتب على سعة ثقافة عياض في علم الحديث وقدرته على الضبط والفهم، والتنبيه على مواطن الخطأ والوهم والزلل والتصحيف، وقد ضبط عياض في هذا الكتاب ما التبس أو أشكل من ألفاظ الحديث الذي ورد في الصحيحين وموطأ مالك، وشرح ما غمض في الكتب الثلاثة من ألفاظ، وحزّر ما وقع فيه الاختلاف، أو تصرف فيه الرواة بالخطأ والتوهم في السند والمتن، ثم رتب هذه الكلمات التي عرض لها على ترتيب حروف المعجم.

أما الكتابان الآخران فهما “إكمال المعلم” شرح فيه صحيح مسلم، و”بغية الرائد لما في حديث أم زرع من الفوائد”.

وله في علم الحديث كتاب عظيم هو ”الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع”

... فقيهاً

درس القاضي عياض على شيوخه بـ”سبته” المدونة لابن سحنون، وهو مؤلف يدور عليه الفقه المالكي، ويُعدُّ مرجعهُ الأول بلا منازع، وقد كُتبت عليه الشروح والمختصرات والحواشي، غير أن المدونة لم تكن حسنة التبويب؛ حيث تتداخل فيها المسائل المختلفة في الباب الواحد، وتعاني من عدم إحكام وضع الآثار مع المسائل الفقهية.

وقد لاحظ القاضي عياض هذا عند دراسته “المدونة” على أكثر من شيخ؛ فنهض إلى عمل عظيم، فحرَّر رواياتها، وسمى رواياتها، وشرح غامضها، وضبط ألفاظها، وذلك في كتابه “التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة” ولا شك أن قيام القاضي عياض بمثل هذا العمل يُعد خطوة مهمة في سبيل ضبط المذهب المالكي وازدهاره.

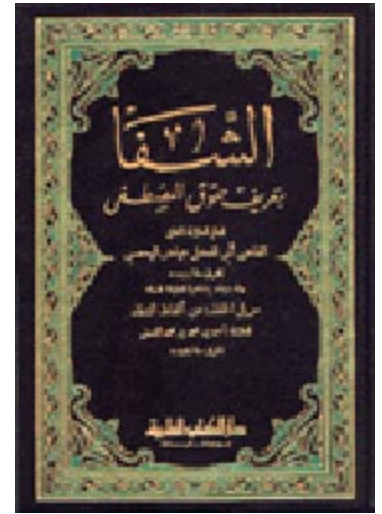
القاضي عياض مؤرخاً

ودخل القاضي ميدان التاريخ من باب الفقه والحديث، فألَّف كتابه المعروف ”تدريب المدارك”، وهو يُعدُّ أكبر موسوعة تتناول ترجمة رجال المذهب المالكي ورواة “الموطأ” وعلمائه، وقد استهلَّ الكتاب ببيان فضل علم أهل المدينة، ودافع عن نظرية المالكية في الأخذ بعمل أهل المدينة، باعتباره عندهم من أصول التشريع، وحاول ترجيح مذهبه على سائر المذاهب، ثم شرع في الترجمة للإمام مالك وأصحابه وتلاميذه، وهو يعتمد في كتابه على نظام الطبقات دون اعتبار للترتيب الأبوابي؛ حيث أورد بعد ترجمة الإمام مالك ترجمة أصحابه، ثم أتباعهم طبقة طبقة حتى وصل إلى شيوخه الذين عاصروهم وتلقى على أيديهم.

والتزم في طبقاته التوزيع الجغرافي لمن يترجم لهم، وخصص لكل بلد عنواناً يدرج تحته علماءه من المالكية؛ فخصص للمدينة ومصر والشام والعراق عناوين خاصة بها، وإن كان ملتزماً بنظام الطبقات.

وأفرد لعلمائه وشيوخه الذين التقى بهم في رحلته كتابه المعروف باسم “الغنية”، ترجم لهم فيه، وتناول حياتهم ومؤلفاتهم وما لهم من مكانة ومنزلة وتأثير، كما أفرد مكانا لشيخه القاضي أبي علي الحسين الصديقي في كتابه “المعجم” تعرض فيه لشيخه وأخباره وشيوخه، وكان “الصديقي” عالمًا عظيمًا اتسعت مروياته، وصار حلقة وصل بين سلاسل الإسناد لعلماء المشرق والمغرب؛ لكثرة ما قابل من العلماء، وروى عنهم، واستُجيز منهم.

... أديبًا



غلاف كتاب الشفا للقاضي عياض

وكان القاضي أديبًا كبيرًا إلى جانب كونه محدثًا فقيهاً، له بيان قوي وأسلوب بليغ، يشف عن ثقافة لغوية متمكنة وبصر بالعربية وفنونها، ولم يكن ذلك غريبًا عليه؛ فقد كان حريصًا على دراسة كتب اللغة والأدب حرصه على تلقي الحديث والفقه، فقرأ أمهات كتب الأدب، ورواها بالإسناد عن شيوخه مثلما فعل مع كتب الحديث والآثار، فدرس “الكامل” للمبرد و”أدب الكاتب” لابن قتيبة، و”إصلاح المنطق” لابن السكيت، و”ديوان الحماسة”، و”الأمال” لأبي علي القالي.

وكان لهذه الدراسة أثرها فيما كتب وأنشأ، وطبعت أسلوبه بجمال اللفظ، وإحكام العبارة، وقوة السبك، ودقة التعبير.

وللقاضي شعر دُونته الكتب التي ترجمت له، ويدور حول النسب والتشوق إلى زيارة النبي (ﷺ)، والمعروف أن حياته العلمية وانشغاله بالقضاء صرفه عن أداء فريضة الحج، ومن شعره الذي يعبر عن شوقه ولوعته الوجدانية ولهفته إلى زيارة النبي (ﷺ):

بشراك بشراك فقد لاحت قبابهم

فانزل فقد نلت ما تهوى وتختار

هذا المحصب، هذا الخيف خيف متى

هذي منازلهم هذي هي الدار

هذا الذي وخذت شوقاً له الإبل

هذا الحبيب الذي ما منه لي بدل

هذا الذي ما رأيت عين ولا سمعت

أذنُّ بأكرم من كفِّه إن سألوا

ولا يمكن لأحد أن يغفل كتابه العظيم “الشفأ بأحوال المصطفى” الذي تناول فيه سيرة النبي (ﷺ)، وقصد من كتابه إحاطة الذات النبوية بكل ما يليق بها من العصمة والتفرد والتميز عن سائر البشر، في الوقت الذي كانت فيه آراء جانحة تخوض في مسألة النبوة، وتسوّي بين العقل والوحي. ولما كان النص الشرعي مصدرًا أساسيًا للمعرفة وأصلاً لا يحتمل النزاع فيه متى ثبت بالسند الصحيح، وكان النبي (ﷺ) مصدر هذه المعرفة، فقد انبرى القاضي عياض ببيان مقام النبوة وصيانتها من كل ما لا يليق به.

وفاته

عاش القاضي عياض الشطر الأكبر من حياته في ظل دولة “المرابطين”، التي كانت تدعم المذهب المالكي، وتكرم علماءه، وتوليهم مناصب القيادة والتوجيه، فلما حلَّ بها الضعف ودبَّ فيها الوهن ظهرت دولة “الموحدين”، وقامت على أنقاض المرابطين، وكانت دولة تقوم على أساس دعوة دينية، وتهدف إلى تحرير الفكر من جمود الفقهاء والعودة إلى القرآن والسنة بدلاً من الانشغال بالفروع الفقهية، وكان من الطبيعي أن يصطدم القاضي عياض -بتكوينه الثقافي ومذهبه الفقهي- مع الدولة القادمة، بل قاد أهل “سبتة” للثورة عليها، لكنها لم تفلح، واضطر القاضي أن يبيع زعيم “الموحدين” عبد المؤمن بن علي الكومي.

ولم تطلْ به الحياة في عهد “الموحدين”، فتوفي في (9 من جمادى الآخرة 544 هـ = 14 من أكتوبر 1149م).
أحمد تمام .

من مصادر الدراسة:

- ابن بشكوال: كتاب الصلة . الدار المصرية للتأليف والترجمة . القاهرة . 1966م.
- القاضي عياض: ترتيب المدارك . تحقيق أحمد بكير محمود . مكتبة الحياة . بيروت . بدون تاريخ.
- محمد الكتاني: القاضي عياض، الشخصية والدور الثقافي . مجلة الدارة . العدد الرابع . السنة السادسة عشر . 1411.